

السل الجرار الممدق على حقائق الأزهار

فالسلمان ولي من لا ولي له فجعل ثبوت ولايته في النكاح مشروطة بأشجار الأولياء فأفاد ذلك أنه لا ولاية للإمام والحاكم مع وجود الأولياء إذا لم يشتجروا . قوله والقول له في مصلحة الشراء وبيع سريع الفساد والمنقول . أقول قد قررنا أن لمن كان وليا على الصفة التي حررناها ولاية شرعية وموجب هذه الولاية أن يكون القول قوله في ذلك لأنه متصرف بأمر الشرع ومأمور بالعدل فلو عاد خصما مخصصا وكلف البينة على تصرفاته لكان ذلك مخالفا للولاية الشرعية وأما ما قيل من أن الأصل في الأولياء عدم الصلاح فمجرد رأي بحث بل الأصل فيهم الصلاح وفي تصرفاتهم الصحة ومن ادعى غير ذلك فهو مدع لخلاف الظاهر فإن جاء ببرهان يقتضي صحة دعواه فذاك وإلا فلا قبول لمجرد دعواه .

وأما قوله وفي الإنفاق فكذلك أيضا لأن [أ] سبحانه قد جعل الأمر في أموال اليتامى مناطا بالأولياء فلا وجه لعدم قبول قولهم فيما أنفقوه عليهم لأنهم باشروا ما باشروه منها بأمر [أ] D والمفروض أنهم من أهل الأمانة ومن المتصرفين بالعدل أما إذا تقرر أنهم من أهل الخيانة ومن المتصرفين بالجور منهم لم لا يتوقفوا على ما أمرهم [أ] به فيضمنون ما تصرفوا فيه بغير ما أمر [أ] به .

وأما قوله في التسليم فلا بد من تقييد ذلك بأمرين . الأول أن يكون اليتيم ونحوه حال النزاع قد بلغ سن الرشد لقوله D فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم فلو لم يكن قد بلغ تلك السن كان الولي متعديا بتسليم المال إليه ومع كونه مخالفا لما أمر [أ] به لا يكون القول قوله لأن الولاية